**REF: LTR 2020/10/587** **28.10.2020**

سعادة السيدة ستيفاني وليامز
الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة (البعثة)

**الموضوع: ملتقى الحوار السياسي الليبي**

سعادة السفيرة،

إذ ندعم جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) لتحقيق حل سياسي للأزمة في ليبيا، إلا إننا لدينا العديد من التحفظات على إدارة البعثة لهذه العملية. نأمل التكرم للنظر في هذه التحفظات بشكل بناء.

في بيانكم[i] بشأن الاجتماع التشاوري الليبي الذي نظمه مركز الحوار الانساني في 7-9 سبتمبر 2020 في مونترو بسويسرا، الذي أدليت به في العاشر من سبتمبر، رحبتِ "ترحيباً حاراً" بنتائج الاجتماع التشاوري، بدون أي قيود أو تحفظات، هو مصدر قلق كبير بالنسبة لنا في منظمة التضامن. فقد اعتبر المشاركون في الاجتماع التشاوري أن "تطبيق قانون العفو الذي أقره مجلس النواب" هو أحد "الخطوات الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية التي تشتد الحاجة إليها"، وهو أمر غير مقبول وينتهك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لا يمكن أن تكون هناك مصالحة وطنية بدون عدالة، وبدون محاسبة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

إن قانون العفو[ii]، الصادر عن مجلس النواب، يعفي عفواً عاماً "عن جميع الليبيين الذين ارتكبوا جرائم خلال الفترة من تاريخ 15 فبراير 2011م وحتى صدور هذا القانون"[iii]. هذا يشمل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها نظام القذافي[iv]. إن قبول تطبيق هذا القانون يعني القبول بالإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة في ليبيا.

يجب على البعثة التمسك بمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن ترفض اقتراح إدراج قانون "العفو" لمجلس النواب في العملية السياسية. إن تأييد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتطبيق "قانون العفو" لمجلس النواب دون شروط هو أمر غير لائق لبعثة الأمم المتحدة ويقوض عمل المحكمة الجنائية الدولية وسيادة القانون، ومن ثم يزيد من تفاقم الإفلات من العقاب في ليبيا.

الشفافية والشمولية في عملية اختيار المندوبين إلى ملتقى الحوار السياسي الليبي (الملتقى) ذات أهمية قصوى لنجاح العملية. وبدون الشفافية، لن تحظى العملية بالثقة، والافتقار إلى الشمولية لا يعرض العملية للخطر فحسب، بل يكافئ المعتدين ويخذل الضحايا.

ادعاءات البعثة في إعلانها[v] عن "استئناف" الملتقى، بأن اختيار المشاركين في الملتقى تم "بناءً على مبادئ الشمولية والتمثيل الجغرافي والسياسي والقبلي والاجتماعي العادل" و "طوال هذه العملية، ستكفل البعثة الشفافية والنهج القائم على الحقوق"، بعيداً كل البعد عن الحقيقة.

لم نر أي شفافية في العملية، ولم يتم الكشف عن معايير اختيار المشاركين. وقد أدى الغموض الذي يكتنف عملية البعثة إلى قيام أشخاص، أشخاص معنيين، باستخلاص جميع أنواع الخلاصات كما أدت إلى نفور آخرين. هذه وصفة للفشل وليست حلا للأزمة.

ليس في قائمة[vi] المدعوين للمشاركة في الملتقى ما يدعم ادعاءات البعثة بالشمولية والإنصاف. القائمة استبعدت كل أولئك، في شرق ليبيا، الذين لا يدعمون اللواء المتمرد خليفة حفتر. من المعلوم أنه لا يتم التسامح مع المعارضة في المناطق التي يسيطر عليها اللواء المتمرد، والاختفاء القسري لعضو مجلس النواب الدكتورة سهام سرقيوه هو أحد الأمثلة على مصير عدد لا يحصى من الأشخاص الذين تجرأوا على التعبير عن رأيهم في اللواء المتمرد. لم يُعرب أي من أعضاء مجلس النواب من الشرق، المدعوين للمشاركة في الملتقى، عن قلقهم بشأن الاختطاف العنيف والاخفاء القسري لزميلتهم، كما لم يطالبوا بالتحقيق في الجريمة.

نزحت آلاف العائلات من مناطق سيطرة مليشيات حفتر. أولئك الذين نزحوا قسراً من بنغازي، نزح غالبيتهم من ديارهم منذ ست سنوات. لم نشهد أي جهد من قبل البعثة لحل وضعهم خلال السنوات الست الماضية[vii]. والآن تختار البعثة إقصائهم من العملية. بغض النظر عن النوايا والأسباب وراء قرار البعثة، فإن هذا الاقصاء لممثلين من المناطق الواقعة تحت سيطرة مليشيات حفتر، والذين لا يؤيدونه في سعيه للسلطة، يرسل لهم رسالة مفادها "لا مكان لكم في العملية لتقرير مستقبل ليبيا"، الانطباعات مهمة.

بالنظر إلى ما سبق، فإن ادعاءات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن الشفافية والإنصاف والشمول والنهج القائم على الحقوق لا أساس لها من الصحة. الحقائق تكشف مغالطات هذه الادعاءات. ننصح بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشدة بتصحيح موقفها. دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هو ميسر للحوار وليس مالكٌ له.

كما ندعو بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى توضيح موقفها من محاولة منح العفو لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة في ليبيا. نتوقع من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التمسك بمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم ولا يمكن إسقاطها عن طريق عفو عام أو خاص.

جمعة العمامي
رئيس منظمة التضامن لحقوق الإنسان

---

[i] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: "بيان بشأن الاجتماع التشاوري الليبي الذي نظمه مركز الحوار الانساني في 7-9 أيلول / سبتمبر 2020 في مونترو بسويسرا"، 10 سبتمبر 2020.

[ii] مجلس النواب الليبي: "قانون رقم (6) لسنة 2015م في شأن العفو العام"، 7 سبتمبر 2015.

[iii] المادة رقم (1) من القانون رقم (6) لسنة 2015م.

[iv] حاول محامو المطلوب من العدالة سيف الإسلام القذافي استخدام القانون 6 (2015) لوقف الإجراءات ضده أمام المحكمة الجنائية الدولية، لكن المحكمة رفضت الطلب. المحكمة الجنائية الدولية: "قضية سيف الإسلام القذافي: دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية تؤكد مقبولية القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية"، 9 مارس 2020.

[v] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: "الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة ستيفاني ولیامز تعلن انطلاق عملية ملتقى الحوار السياسي الليبي"، 25 أكتوبر 2020.

[vi] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: "أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي، القائمة النهائية"، 25 أكتوبر 2020.

[vii] الشهر الماضي، بعد ما يقرب من 5 سنوات في طرابلس، التفتت حكومة الوفاق الوطني لمحنة بعض المهجرين والنازحين، فقد أصدرت وزارة التربية والتعليم عدة قرارات بنقل مقر عمل أكثر من 600 من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين من الجامعات والمدارس في شرق ليبيا إلى مراكز البحث والمدارس في مصراتة وطرابلس، من بينهم حوالي 160 أستاذ جامعي وأستاذ مساعد. لجنة متابعة شؤون نازحي ومهجري المنطقة الشرقية - قطاع التعليم (رابط الصفحة).